الأنباء
الاربعاء 10 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

حتى نهاية 2019.. بدعم من الإنفاق الاستثماري للحكومة وخطة التنمية 2035

إقراض القطاع الخاص سينخفض في الخليج.. باستثناء الكويت

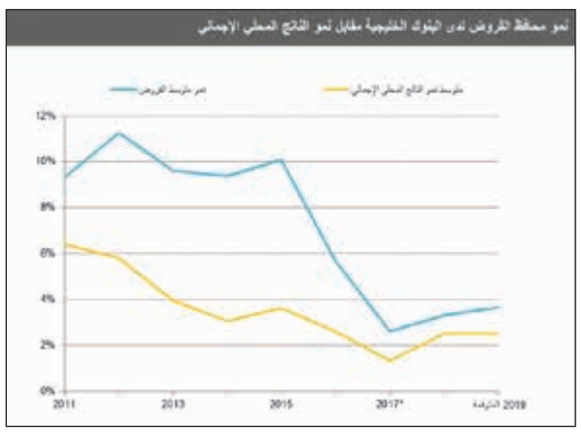

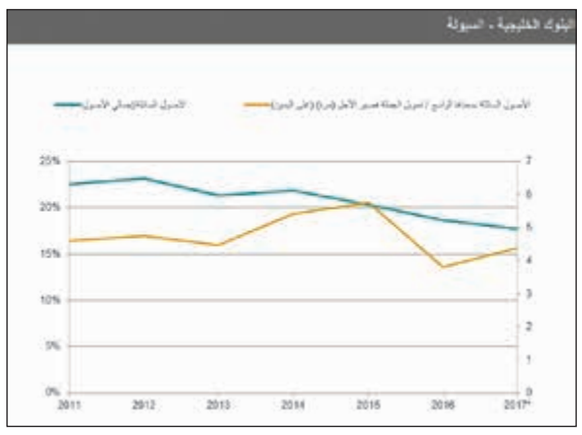

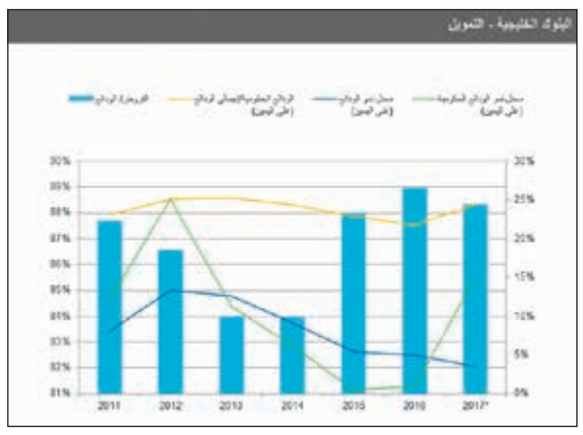

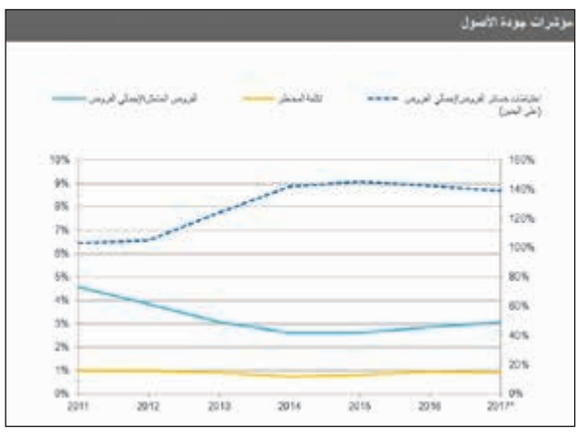

انتهت الضغوط الاقتصادية على البنوك الخليجية والانطلاق يبدأ يونيو المقبل

تطبيق المعيار المحاسبي الدولي التاسع يزيد تكلفة المخاطر لدى البنوك

بعض البنوك ستقوم بتمرير تكلفة تطبيق «القيمة المضافة» إلى عملائها

توقعت وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» أن تتنفس البنوك الخليجية الصعداء قليلا هذا العام وأن يشهد أداء هذه البنوك وأوضاعها المالية استقرارا إذا مر هذا العام دون وقوع أحداث غير متوقعة، وذلك بعد أن تعرضت هذه البنوك لضغوط كبيرة خلال العامين الماضيين في تقرير لها بعنوان «البنوك الخليجية ستشهد المزيد من الاستقرار المالي في 2018».

وأشار التقرير الى ان اهم المؤشرات هو استيعاب البنوك الخليجية معظم تأثيرات تراجع الدورة الاقتصادية على جودة الأصول لديها بحلول منتصف العام 2018، باستثناء قطر التي ستعتمد توجهات جودة الأصول لديها على تطورات مقاطعة دول الجوار لها.

وتوقع التقرير أن يظل نمو الإقراض ضعيفا نتيجة للتراجع النسبي في الظروف الاقتصادية، مرجعا ذلك الى توقعه عدم حدوث انتعاش كبير في أسعار النفط.

زيادة تكلفة المخاطر

ونعتقد أن تكلفة المخاطر لدى البنوك الخليجية سترتفع في العام 2018، وذلك نتيجة لبدء تطبيق هذه البنوك للمبدأ التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وارتفاع حجم القروض المعاد هيكلتها وانقضى موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها المسجلة في الميزانيات العمومية لهذه البنوك.

ولكن في المقابل، أوضح التقرير أن المخصصات العامة التي جمعتها البنوك الخليجية في السنوات القليلة الماضية ستساعد على تسهيل الانتقال إلى المعيار المحاسبي الجديد.

استقرار مستويات السيولة والربحية

ذكرت الوكالة ان مستويات السيولة لدى البنوك الخليجية جيدة ولن يتغير الوضع في 2018. وان مواصلة الحكومات الخليجية إصدار سندات الدين والصكوك في العام 2018 سيستوعب جزءا من السيولة دون حدوث تغير كبير في الرغبة في المخاطرة لدى البنوك الخليجية.

وتوقع التقرير استقرار ربحية البنوك الخليجية عند مستوى أدنى من المستوى التاريخي، بدعم من الارتفاع في تكلفة المخاطر وتطبيق ضريبة القيمة المضافة (حيث ستقوم بعض البنوك بتمرير جزء منها الى عملائها).

رسملة قوية

تواصل البنوك الخليجية تحقيق رسملة قوية بحسب المعايير الدولية، ما يدعم تصنيفاتها الائتمانية، ولو أنه هناك مؤشرات على التراجع في الكم والجودة.

وقد قمنا خلال العام الماضي بتثبيت معظم التصنيفات الائتمانية للبنوك الخليجية، وكذلك قمنا بإجراء بعض التصنيفات الائتمانية السلبية، معظمها لبنوك في البحرين وعمان وقطر.

وتنظر الوكالة بنظرة بمستقبلية سلبية 28٪ من البنوك الخليجية بسبب التأثير المحتمل للمقاطعة على أوضاع التمويل، وجودة أصول، وربحية البنوك القطرية.

ضعف إقراض القطاع الخاص

أدى انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 100 دولار أميركي للبرميل إلى تراجع كبير في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وإلى تراجع فرص النمو في أنظمتها المصرفية.

وتوقع التقرير استقرار أسعار النفط عند نحو 55 دولارا أميركيا للبرميل في العامين 2018 و2019، وبأن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي غير المرجح لدول المجلس الست 2,5٪ في العامين 2018 و2019، أو أقل من نصف معدل النمو الذي حققته هذه الدول في العام 2012.

واصل نمو الإقراض في القطاع الخاص تراجعه إلى 2,6٪ سنويا في المتوسط في الشهور التسعة الأولى من العام 2017، مقارنة بـ 5,7٪ في العام 2016.

وتوقع التقرير استمرار التراجع في 2018 و2019 نتيجة لانخفاض الإنفاق الحكومي (باستثناء الكويت). ونتوقع أن يصل نمو الإقراض للقطاع الخاص إلى ما بين 3٪ـ4٪ في العامين 2018 و2019، بدعم من المبادرات الاستراتيجية مثل معرض إكسبو دبي 2020، ورؤية السعودية 2030، وبطولة كأس العالم 2022 في قطر، وارتفاع الإنفاق الحكومي في الكويت بدعم من رؤية الكويت 2035، خطة التنمية طويلة الأجل التي أعلن عنها في الكويت بداية العام 2017.

ترجيحات باستقرار مؤشرات جودة الأصول

أدى التراجع في النشاط الاقتصادي خلال العامين الماضيين إلى ارتفاع بسيط فقط في القروض المتعثرة. ووصلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لدى البنوك الخليجية 3,1٪ مقارنة بـ 2,9٪ بنهاية العام 2016.

وتوقع التقرير استمرار تراجع نسب القروض المتعثرة خلال الشهور الستة المقبلة ثم استقرارها بشكل تدريجي، ما يعكس استقرار الاقتصاد الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بحيث لا تتجاوز نسبة القروض المتعثرة 5٪ حتى نهاية 2019.

من جهة أخرى، قد يؤدي استمرار انخفاض أسعار العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تراجع جودة الأصول لدى البنوك الإماراتية، رغم أننا نرى أنه بموجب السيناريو الأساسي لدينا سيظل التراجع تحت السيطرة.

تحسن القروض للودائع ولكن السؤال: كيف يتم توجيه السيولة المتزايدة؟

متوسط القروض المتعثرة للبنوك الخليجية لن يتخطى 5٪ حتى آخر 2019

2,5٪ متوسط النمو غير المرجح لدول الخليج في 2018 ـ 2019

أخيرا، سيبقى تشكل القروض المتعثرة في البنوك السعودية معتمدا على الوضع الجيد لقطاع المقاولات.

المخصصات ضخمة

من ناحية إيجابية، لا تزال القروض المتعثرة لدى البنوك الخليجية تحظى بتغطية قوية من المخصصات، حيث بلغت 139٪ حتى 30 سبتمبر 2017. وستكون هذه المخصصات مفيدة مع انتقال البنوك إلى تطبيق المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ورأى التقرير أن البنوك الخليجية قادرة على التعامل مع الآثار العامة لتطبيق هذا المعيار، نرى أن ارتفاع تكلفة المخاطر سيستمر لبعض الوقت. وشهدت نسب القروض إلى الودائع تحسنا خلال الشهور الـ 12 الماضية، ما يعني أن توجيه السيولة وليس نقصها هو التحدي الجديد. وقد تراجعت قليلا نسبة النقد وأدوات السوق المكافئة للنقد إلى إجمالي الأصول في نفس الفترة، كون أن إصدارات الدين الحكومية جذبت السيولة من البنوك المحلية والإقليمية. وفي ظل تراجع النشاط الاقتصادي ونمو القروض، يتوقع التقرير أن الإصدارات الحكومية ستواصل جذب انتباه الأنظمة المصرفية المحلية والإقليمية. وحتى 30 سبتمبر 2017، بلغت نسبة تغطية الأصول السائلة الواسعة لتمويل الجملة قصير الأجل لدى البنوك الخليجية حوالي 4,4 مرات في المتوسط، مقارنة بـ 3,8 مرات بنهاية العام 2016.

الربحية ستستقر عند أقل من المستوى التاريخي

شهدت الشهور التسعة الأولى من العام 2017 تحسنا طفيفا في ربحية البنوك الخليجية المصنفة، لكننا لا نعتقد أن الوضع سيستمر على هذه الحال وكانت الربحية قد شهدت بعض التحسن نتيجة للزيا دة في حجم الأصول المدرة للأرباح والارتفاع البسيط في هوامش الفائدة.

وقد استخدمت البنوك فائض السيولة لديها في السندات الحكومية التي تحقق أرباحا أكبر من الودائع لدى كل من البنوك المركزية أو النقد.

وفي الوقت نفسه، أدى تحسن السيولة المحلية ورفع أسعار الفائدة لدى البنك الفيدرالي الاحتياطي الأميركي ـ وقيام الجهات المعنية المحلية بخطوة مماثلة (باستثناء الكويت) ـ إلى ارتفاع طفيف في متوسط هامش الفائدة في العام 2017.

وساعد في ذلك أيضا اتباع نهج أكثر تحفظا تجاه التكاليف، حيث انخفض متوسط نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 36,2٪ بتاريخ 30 سبتمبر 2017، مقارنة بـ 38,7٪ في العام 2016. وأخيرا، تم احتواء ارتفاع التكلفة السنوية للمخاطر عند 1,2٪ لدى البنوك الخليجية المصنفة، مقارنة بـ 1,0٪ في العام 2016.

مترافق مع تحسن اقتصادي شامل

«الوطني للاستثمار»: الأسواق العالمية والخليجية تنهي 2017 بأداء قوي

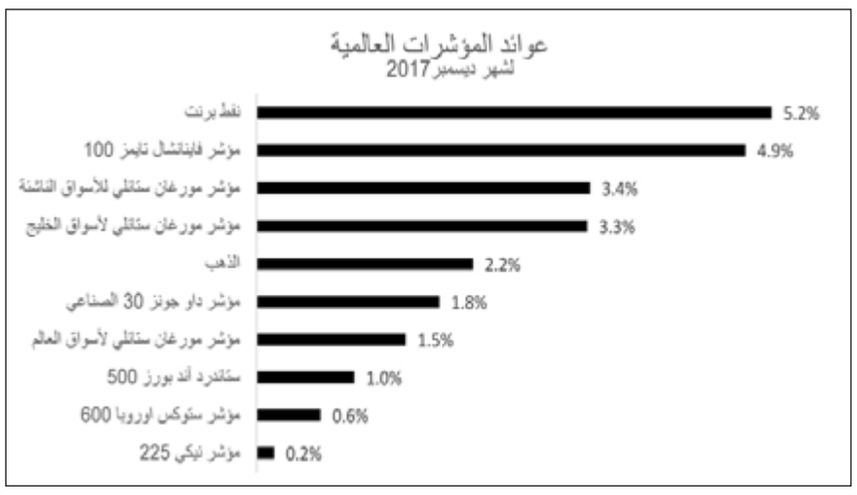

السوق الكويتي ثاني أفضل أداء خليجياً بنمو سنوي 5,6٪

قال تقرير شركة الوطني للاستثمار إن الأسهم العالمية استمرت في مسارها الإيجابي خلال الشهر الأخير من 2017، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال لجميع الدول بنسبة 1,5٪ في ديسمبر، ليصل أداؤه للعام 2017 إلى 21,6٪.

وأنهى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال للأسواق الناشئة ديسمبر في المنطقة الخضراء عند نسبة 3,4٪. كما سجل المؤشر أرباحا 34,4٪ للسنة، ليكون بذلك أفضل مؤشر عالمي من ناحية الأداء. وأنهت الأسهم الصينية الشهر في المنطقة الحمراء للشهر الثاني على التوالي إذ هبطت هبوطا طفيفا بنسبة 0,3٪ في ديسمبر، إلا أن المؤشر ارتفع بنسبة 6,6٪ منذ بداية السنة.

وحققت أسواق الأسهم في منطقة مجلس التعاون الخليجي أداء جيدا في ديسمبر، حيث أنهى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) لدول مجلس التعاون الخليجي الشهر بارتفاع 3,3٪ ليقفل عام 2017 على ارتفاع 0,7٪.

وكان مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية أفضل المؤشرات أداء خلال الشهر، حيث أنهى الشهر الأخير من السنة مرتفعا 10,5٪، تلته البحرين بارتفاع بنسبة 3,7٪، والسعودية بارتفاع 3,2٪، وأبو ظبي والكويت بارتفاع 2,7٪ و0,7٪. وللشهر الثاني على التوالي، كان مؤشر دبي أسوأ المؤشرات أداء بين دول مجلس التعاون الخليجي إذ أقفل الشهر بهبوط 1,5٪، تلته عمان بهبوط بنسبة 0,2٪.

وعلى أساس سنوي، يبدو أن مؤشر البحرين قد حقق أفضل أداء، إذ سجل أرباحا بنسبة 9,1٪ تلته الكويت بارتفاع 5,6٪ والسعودية بارتفاع 0,2٪. وكان أسوأ مؤشر أداء للسنة هو مؤشر قطر إذ هبط بنسبة 18,3٪، تلته عمان بهبوط 11,8٪ ودبي وأبوظبي بهبوط 4,6٪ و3,3٪ على الترتيب.

وأوضح التقرير أن ضبابية المشهد السياسي في أوروبا مازالت تحوز مركز الصدارة، إذ فازت الأحزاب المؤيدة للاستقلال بالأغلبية في انتخابات إقليم كتالونيا، كما مررت إيطاليا ميزانيتها التقديرية لسنة 2018، ويتيح ذلك حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية. وقد أنهت السلع ديسمبر في المنطقة الخضراء إذ ارتفع الذهب وخام برنت 2,2٪ و5,2٪ على التوالي خلال الشهر وارتفاع 13,5٪ و17,7٪ خلال 2017.

وفي المملكة المتحدة، يستمر قطاع التصنيع في تحقيق نمو فوق المتوسط على الرغم من هبوط مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقا لشركة ماركيت إلى 56,3 في ديسمبر مقارنة بمستوى 58,2 في نوفمبر، فيما ارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى 54,2 مقارنة بـ 53,8 للشهر السابق. وارتفع مؤشر سعر المستهلك بنسبة 0,3٪ في نوفمبر، ليصل بذلك معدل التضخم السنوي إلى 3,1٪، وهو المعدل الأعلى منذ مارس 2012.

أما مبيعات التجزئة فقد ارتفعت بشكل مفاجئ بنسبة 1,1٪، ما يشير إلى أن التراجع المستمر في ثقة المستهلك والتي تبلغ ـ13 لم يؤثر حتى الساعة في إنفاق الأسر. وظلت القراءة النهائية للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث دون تغيير عند 0,4٪ في حين وارتفع المعدل السنوي إلى 1,7٪.

وتعافت المملكة المتحدة من خسائر الشهر الماضي بنسبة 4,9٪ في ديسمبر وفقا لقياس مؤشر FTSE 100 الذي أنهى عام 2017 على ارتفاع 7,6٪.

الاستحواذ من قبل «تمكين» التابعة لـ«البنك الاستثماري» في الأردن

«غلوبل» تنهي عملية تخارج من «بندار»

سليمان الربيع

الربيع: التخارج هدفه توفير السيولة في ظل البيئة الجيوسياسية والاقتصادية الصعبة

أعلن بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) في بيان صحافي أمس عن توقيع اتفاقية تخارج من حصة في شركة بندار للتجارة والاستثمار (بندار) بسعر يفوق القيمة السوقية.

وكانت الحصة مملوكة من قبل «صندوق جي أم أف آي» وشركة جيمبال القابضة المداران من قبل ذراع إدارة الأصول البديلة، غلوبل كابيتال مانجمنت.

وكان صندوق «جي أم أف أي» قد استحوذ على حصة الأغلبية في شركة بندار عام 2008، قبل بضعة أشهر من بداية الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت بشكل كبير على قطاع التمويل الاستهلاكي في الشرق الأوسط.

وفي أعقاب الأزمة المالية والربيع العربي، قام فريق إدارة غلوبل كابيتال مانجمنت بتنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة والنمو لشركة بندار. وركز البرنامج على توسيع شبكة الفروع وتنويع قاعدة المنتجات وتحسين جودة الإقراض وتعزيز الميزانية العمومية وتنويع مصادر التمويل وتحسين الحوكمة المؤسسية للشركة.

وقد حققت الشركة في الفترة ما بين 2012 و2016 نموا تراكميا في الإيرادات بنسبة 17٪، وفي صافي الأرباح 54٪، وفي إجمالي الأصول 23٪ في واحدة من أكثر الفترات تحديا في قطاع الخدمات المالية في الأردن. كما تمكنت الشركة من توزيع أرباح نقدية لنفس الفترة.

وقال سليمان الربيع، نائب الرئيس التنفيذي لبيت الاستثمار العالمي (غلوبل) والشريك المدير في غلوبل كابيتال مانجمنت على توقيع اتفاقية التخارج قائلا: «نحن سعداء لإتمام هذا التخارج لتوفير السيولة لعملائنا خاصة في مثل هذه البيئة الجيوسياسية والاقتصادية الصعبة».

وأضاف: «المركز المالي وصافي الدخل القوي وجودة محفظة القروض جعلت من شركة بندار هدفا مثاليا للاستحواذ من قبل شركة «تمكين»، وشهادة على أعلى معايير الحوكمة التي وضعناها لأنفسنا والشركات التي نديرها. ويعد هذا ثالث تخارج خلال عام من شركات في قطاعي التمويل الاستهلاكي المصرفي من خلال عملية اندماج مع مؤسسة مالية محلية».

وقال زاكير رزفي، الشريك في غلوبل كابيتال مانجمنت ومدير صندوق «جي أم أف اي» قائلا: «نحن فخورون بأننا نجحنا في التخارج من الشركة ونحن نعلم أننا قمنا ببناء أساس متين للنمو المستقبلي. وأضاف: إن فريق غلوبل كابيتال مانجمنت قد أثبت قدراته في إدارة وتنامي والتخارج من أصول عبر مختلف القطاعات وفي ظروف السوق الصعبة. وقد كانت تقريبا جميع تخارجات غلوبل كابيتال مانجمنت أعلى من القيم الدفترية والقيم السوقية للشركات المدرجة».

السعودية ستتصدر الاستثمار تليها الإمارات والكويت

41٪ نمواً لقيمة عقود الطاقة في «الخليج» خلال 2018

تشير التوقعات إلى أن قيمة عقود مشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي ستبلغ نحو 23,6 مليار دولار خلال عام 2018، وذلك بحسب تقرير أصدره «معرض الشرق الأوسط للكهرباء» الذي يعد الحدث التجاري السنوي على مستوى قطاع الطاقة في المنطقة.

ويعكس هذا الرقم الوارد في التقرير، الذي أجرته شركة أبحاث السوق «فينتشرز أونسايت»، زيادة كبيرة بنسبة 41٪ مقارنة بعام 2017. كما يبرز التقرير أن السعودية ستتصدر قائمة العقود الممنوحة للاستثمار في قطاع الطاقة، حيث ستستأثر بنسبة 59٪ من قيمة العقود، تليها الإمارات والكويت.

واستنادا إلى تقرير أصدره بنك «أبيكورب» التنموي متعدد الأطراف تحت عنوان «تنشيط قطاع الطاقة»، فإن دول المجلس ستحتاج لإنفاق حوالي 81 مليار دولار على مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وسط ترجيحات بأن تحظى هذه الاستثمارات بأولوية كبرى بصرف النظر عن أي تأثيرات اقتصادية سلبية قد تطرأ.

وورد في التقرير: «رغم أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي واجهت عجزا في الميزانية إلى جانب تشديد الإنفاق بسبب تقلبات أسعار النفط، ولكن من المتوقع أن تحظى استثمارات قطاع الطاقة بأهمية لافتة دون أن تتأثر بأي تداعيات محتملة».

ومع التوقعات بنمو العقود المرتقبة لمشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2018، يرجح تقرير معرض «الشرق الأوسط للكهرباء» بأن يواصل قطاع الطاقة المتجددة صعوده خصوصا بالتزامن مع تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي في المنطقة.